

## المحكمة الخاصة بلبنان والتصدي لقرارات مجلس الأمن

محمد طي\*

حتى الأمس القريب، كان يخيّل للناس أنّ قرارات مجلس الأمن، وخصوصاً المتخذة تحت الفصل السابع، هي قدر لا فكاك منه. فهي ملزمة للدول التي لا تملك إزاءها حولا ولا قوة، وهي تعطي الحق بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، دون التقيد بأي قيود، ولا حتى قيود المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنّ «أي حكم من أحكام هذا الميثاق، لا يخوّل الأمم المتحدة التدخل في الشؤون العائدة أساساً إلى الصلاحيه الوطنية». إلا أنّ الفقرة نفسها تستثني تدخل مجلس الأمن تحت الفصل السابع، فتقول «إلا أنّ هذا المبدأ لا يمكن أن يؤثر في تطبيق التدابير القضائية المحفوظة في الفصل السابع».

يضاف ذلك إلى صلاحيات التقدير التي يستقل بها المجلس فـ«بالأحظ وجود تهديد للسلام ....» (م 39) ويقدر أنّ التدابير المحفوظة في المادة 41 (تدابير غير عسكرية) غير ملائمة. لطالما تذرع مجلس الأمن بهذه الملاحظة والتقدير ليتدخل، حتى عسكرياً، في بقاع عديدة من العالم. وقد تهادى مجلس الأمن في الاعتداء على الحقوق الأساسية للإنسان وعلى حقوق الشعوب، ولا سيّما المستضعفة منها، تنفيذاً لسياسات الدول الكبرى، دون إن توقف أعماله هذه أيّ روادع أخلاقية، فضلاً عن تلك القانونية.

إلا أنّ الأمر بدأ يتغيّر منذ مدة، فلم تعد تطبيقات قرارات مجلس الأمن الدولي، بما فيها تلك المتخذة تحت الفصل السابع، محصّنة ضد المراجعة القضائية. على سبيل المثال، اتخذ

## لم تعد تطبيقات قرارات مجلس الأمن الدولي، بما فيها تلك المتخذة تحت الفصل السابع، محصّنة ضد المراجعة القضائية

مجلس الاتحاد الأوروبي تنفيذاً لطلب مجلس الأمن قرارات «يوسف» و«القاضي» (3 أيلول 2008) و«حسان» و«عبادي» (13 آذار 2009) جمّد بموجبهـا الأموال العائدة لمؤسسات يملكها هؤلاء الأشخاص، وقرّر منعهم من السفر، دون أن يستمع إلى دفاعهم عن أنفسهم. وإثر ذلك، تصدرت «محكمة عدل الاتحاد الأوروبي» لتطبيقات قرارات مجلس الأمن في الاتحاد الأوروبي وابطلتها. فمجلس الأمن، ألف مفوضية ملاحقة من يعدم مرتبطين بإسامة بن لادن وحركة طالبان وتنظيم القاعدة ودون أسماءهم في اللائحة السوداء وجمد أموالهم. كما فرض بالقرارات: 1267 (عام 1999)، 1333 (عام 2000)، 1390 (عام 2002)، 1455 (عام 2003)، 1526 (عام 2004)، 1617 (عام 2005)، 1735 (عام 2006)، و1822 (عام 2008)، وكلها تحت الفصل السابع، على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التنفيذ.

واتخذ «مجلس الاتحاد الأوروبي»، قرارات خاصة به تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن المذكورة، منها القرار 881/ 2002 بخصوص يوسف والقاضي، والقرار 2062/ 2001 بخصوص الآخرين. فجمّد أموالهم ومنعهم من السفر. راجع هؤلاء المحاكم الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وانتهى المطاف بإلغاء قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي المتخذة تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن، طبعاً دون إلغاء قرارات مجلس الأمن. وكانت الحجة أنّ هذه القرارات تخرق الحقوق الأساسية للإنسان، وهي: الحق بالدفاع، أن يستمع إلى المتهم قبل تقرير العقوبة، حق الانتقال، حق الذهاب والإياب، وحق الملكية.

وأكد القرار بخصوص قضية «يوسف» أولوية مبادئ القانون الأوروبي الأساسية على قرارات مجلس الأمن، كما أكد صلاحية المراجعة القضائية ضد هذه القرارات، وجاء في قرار «حسان» أنّ القرارات المطعون بها (تجميد الأموال... إلخ) تعتمد على الأساس نفسه الذي اعتمد عليه قرار «يوسف» و«القاضي»، لذلك يجب إلغاؤها.

كما أن حقوق الدفاع لم تحترم، وخاصةً الحق بأن يُستمع للمتهم، والحق في أن ينظر في

موظفين «موثوق بهم» في المواقع الدولية المعنية. وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة أنّ موظفي الأمم المتحدة يخضعون غالباً، وعلى كل المستويات، لعملية استتباع تكون هي الشرط الأساسي للحصول على الموقع والاستمرار فيه والتقدّم انطلاقاً منه نحو مواقع أكبر وأثبت وأفضل. ينطبق ذلك، خصوصاً، على المواقع الكبرى. ولا يُستثنى منها منصب الأمين العام للأمم المتحدة نفسه، الذي تحوّل، وخصوصاً مع السيّد بان كي مون، إلى ما يشبه وظيفة في وزارة الخارجية الأميركية. فالأمين العام للأمم المتحدة، مثلاً، لن يهتم، كالعادة، بأخر ما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 كانون أول الجاري باعتبار إجراءات الحكومة الإسرائيلية في مدينة القدس «ملغاة وباطلة» و«غير قانونية». لقد صوّتت لمصلحة هذا القرار 166 دولة، وعارضته فقط ست دول بينها إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

لن يهتمّ الأمين العام بهذا القرار، ولن يؤلّف لجنة لمتابعة تنفيذ مفاعيله، بما في ذلك عرضه على مجلس الأمن. ولن يطلب إلى تيري رود لارسن (أو يكلف سواء) التأكد من توقف الإجراءات والإنهاكات الإسرائيلية.

إلى ذلك، تنشط السياسات الأميركية، كما ذكرنا، في استخدام أشكال متنوّعة من الأسلحة: بينها التقليدي، وبينها السياسي والدبلوماسي. كذلك نلاحظ في امتداد ذلك، سياسة التخريب والإغتيالات، على غرار ما حصل في مصر في مراحل سابقة وغير بعيدة، باستهداف عدد من العلماء، وما حصل ويحصل حالياً ضد العلماء الإيرانيين.

في كل هذه المجالات تقع على استغراق صارخ ضدّ مصالحنا. يقف خلف ذلك أساساً لجوء متمار إلى منطق القوة واستخفاف بالعدل والحقّ. أما ما يجعل ذلك ممكناً، فهو تخلي أصحاب الحق عن حقهم. ويتحوّل هذا التخلي، مع معظم الحكام العرب، إلى تواطؤ مع الأعداء على حساب مصالح شعوبنا وثوراتها. كيف نستمر في قبول مثل هذا النوع من الاستغزازات؟ وكيف نواجهه؟

\* كاتب وسياسي لبناني

يزال يمارسه «المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة» إلى الشرق الأوسط السيّد تيري رود لارسن. لا داعي إلى ذكر مآثر السيّد لارسن. يكفي أن نتذكّر تقاريره التي قدّمها ويقدّمها عن لبنان، والتي تجعله في موقع المندوب السامي الذي يراقب كل تفاصيل الوضع في لبنان وكل علاقاتنا مع سوريا. في المقابل، هو يتعامى عن الانتهاكات الإسرائيلية التي تتواصل يومياً في الجو والبحر والبحر، دون أن يصل أي شيء منها وعنها إلى مسامع المندوب الدولي النبيه والنزيه.

وإذا كانت وظيفة السيّد لارسن هي محاولة ضبط الدور الدولي على الإيقاع الأميركي والإسرائيلي، وهو تلقى آخر التوجيهات من النائبة الأميركية إلينا روس – لينتين بشأن تصاعد «خطر» حزب الله، فإنّ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان هي الأداة الثانية في السياسة الأميركية حيال لبنان، وعبره أيضاً، حيال سوريا وإيران وفلسطين والعراق.

إنّ اهتمام الولايات المتحدة بالمحكمة وباستخدام تحقيقاتها وقراراتها الاتهامي ضدّ خصومها، ومن أجل المساومة على مطالبها، هو أمر قد بلغ أيضاً ذروة غير مسبوقة. فبعد إعلان واشنطن تقديم دفعة سخية لتمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، واصل مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، السفير الأسبق في لبنان، جيفري فيلتمان أوامره وتحذيراته وتهديداته ضدّ كل من يحاول منع تسخير المحكمة لإحداث فتنة في بلد الأزّز وثورته.

يجب ألا ينسينا الاستغزاز الذي يمثله التعاطي مع النموذجين الإيراني واللبناني، الدور الدولي الذي يضطلع به أيضاً رئيس الوزراء البريطاني الأسبق طوني بلير، شريك بوش الثاني، وتابعه في الحرب على العراق في متابعة الملف الفلسطيني، والسهر على المضيّ به حتى نهاياته السعيدة.

ويمثّل كل ذلك إذاً جزءاً من استراتيجية جديدة تقضي بتسخير كامل المؤسسات الدولية في خدمة السياسات الأميركية والأطلسية والإسرائيلية. ويقضي ذلك بالضرورة، وضع

# التركي والإيراني

والبعيدة. اتفاقات تصب كما يبدو في تقوية البلدين وتعظيم دوريهما في المنطقة.

لا شك أن هناك فوارق ما بين المشروع الإيراني والتركي. يثير المشروع الإيراني على المستوى الرسمي العربي لا الشعبي، القلق بسبب اعتباره مشروعاً أيديولوجياً ثورياً، يصطدم بهذا القدر أو ذاك مع القوى العربية المحافظة. كما يصطدم بمعارضة عربية، وخاصة أميركية، وبتحريض صهيوني شبه يومي، وتحديداً في ما يتعلق بالقدرات النووية الإيرانية التي تنظر إليها إسرائيل بمنظار القلق.

على العكس، ينظر إلى المشروع التركي باطمئنان أكبر، أقله على المستوى الرسمي العربي، ويلاقى بترحيب شعبي باعتباره عودة تركية إلى محيطها الطبيعي. ويرى العديد من المراقبين أنّ المشروع بات حاجة تركية ملحة بعد الإحباطات التي أصابت أنقرة إثر قبول مالطا في السوق الأوروبية المشتركة ورفضها هي، رغم أنّها كانت من أولى الدول المتقدمة لعضوية هذا النادي. كما أنّه من الواضح أنّ الدور التركي المتعاظم بات مصدر قلق واضحاً لإسرائيل، جرى التعبير عنه في العديد من المقالات في إسرائيل وأميركا. وكان التعبير الأكبر عن هذا القلق إهانة السفير التركي في إسرائيل، ومجزرة سفينة مرمرة، التي قتلت فيها القوات الصهيونية تسعة مواطنين أترك. خلف ذلك ردود فعل قوية في تركيا، التي عدّته أول اعتداء أجنبي عليها منذ الحرب العالمية الأولى.

وبغض النظر عن اختلاف الرؤى التركية والإيرانية، من الملاحظ أنّ كلا البلدين يؤذي دوراً في القضية الفلسطينية. واقع يؤكّد بصورة واضحة أنّ الانكفاء الرسمي العربي عن هذا الموضوع أسهم في الإضرار بالقضية الفلسطينية، وأضعف دور بل وشرعية هذه

\* مؤرخ فلسطيني

\* أستاذ جامعي